

دلائل الإعجاز

(فَـقُلْتُ : عَسَى أَنْ تُبْصِرَني كَأَنْزَمًا ... بِنَدِيَّ - حَوَالِيَّ - الأُسُودُ الحَوَارِدُ) .

قولُهُ : " كأنما بنيَّ " إلى آخره في موضع الحال من غَيْرِ شُبُهَةٍ . ولو أنك تَرَكَتَ " كأن " فقلتَ : عسى أن تبصريني بندي حواليَّ كالأَسود . رأيته لا يحسنُ حُسْنَهُ الأولَ ورأيتَ الكلامَ يقتضي الواو كقولك : عسى أن تبصريني وبندي حوالِيَّ كالأَسود الحواريِّ .

وشبيهٌ بهذا أنك ترى الجملة قد جاءتْ حالاً بعقبِ مُفْرَدٍ فَلَطْفَ مكانِها . ولو أنك أردتَ أن تجعلها حالاً من غيرِ أن يتقدّمَها ذلك المفردُ لم يحسنُ . مثالُ ذلك قولُ ابنِ الروميِّ - السريع - : .

(واللّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا ... بِرُودَاكَ تَبْدِيلُ وَتَعْظِيمُ) .

فقولُهُ : بِرُودَاكَ تَبْجِيلُ في مَوْضِعِ حالٍ ثانية . ولو أنزَلتَ أسقطتَ " سالماً " من البيتِ فقلتَ " واللّهُ يُبْقِيكَ بِرُودَاكَ تَبْجِيلُ . لم يكن شيئاً .

وإذْ قد رأيتَ الجملةَ الواقعةَ حالاً قد اختلفَ بها الحالُ هذا الاختلافَ الظاهرَ فلا بُدَّ من أن يكونَ ذلكَ إنزماً ما كان من أجلِ عِلَالٍ تُوجِبُهُ وأسبابٍ تَقْتَضِيهِ . فمحالٌ أن يكونَ هاهُنَا جملةٌ لا تَصْرِحُ إلاَّ مع الواوِ وأخرى لا تَصْلُحُ فيها الواوُ وثالثةٌ تَصْلُحُ أن تجيءَ فيها بالواوِ وأن تَدَعَاها فلا تجيءُ بها . ثم لا يكونُ لذلك سببٌ وعلّةٌ . وفي الوقوفِ على العِلالةِ في ذلك إشكالٌ وعموضٌ . ذاكَ لأنَّ الطريقَ إليه غيرُ مسلوكٍ والجهةَ التي منها تُعْرَفُ غيرُ معروفةٍ . وأنا أكتبُ لك أصلاً في الخبرِ إذا عرفتَه انفتحَ لك وجهُ العِلّةِ في ذلك .

واعلمُ أن الخبرَ ينقسمُ إلى خَبَرٍ هو جزءٌ منَ الجملةِ لا تتمُّ الفائدةُ دونه وخبرٍ ليس بجزءٍ منَ الجملةِ ولكنّه زيادةٌ في خَبَرٍ آخرٍ سابقٍ له . فالأولُ خبرٌ المبتدأ كمنطَلِقٍ في قولِكَ : زيدٌ منطلقٌ . والفعلُ كقولك : خرجَ زيدٌ . وكلُّ واحدٍ من هذين جزءٌ من الجملةِ وهو الأصلُ في الفائدةِ . والثاني هو الحالُ كقولك : جاءني زيدٌ راكباً . وذاك لأن الحالَ خبرٌ في الحقيقةِ من حَيْثُ إنك تُثَبِّتُ بها المعنى لذي الحالِ كما تُثَبِّتُهُ بالخبرِ للمبتدأ وبالفعلِ للفاعل . ألا تراك قد أثبتَّ الركوبَ في قولك : جاءني زيدٌ راكباً لزيدٍ إلا أن الفَرْقَ أنك